

الأموال المهزّبة أو المحوّلة :

الحقيقة مدخل الى السياسات الصحيحة

تردّد الطبقة السياسية بإصرار وبعناد شديدين مقولة الأموال المهزّبة والمحوّلة الى الخارج من قبل أصحاب الودائع الكبيرة وأصحاب المصارف وكبار مدراءها. أما الأموال "المهزّبة" ، فتشير الى أموال مشبوهة المصدر ونتاجة عن الفساد المستشري في البلاد، والقائمون بتهريبها هم إما سياسيون نهبوا المال العام وإما أشخاص مكشوفون على الشّأن العام ويوصفون بال PEP. أما الأموال المحوّلة فتشير، رغم أحقيّتها المطلقة، الى معيار يوصف بالأخلاقي وليس بالقانوني. وللتذكير، فقد حملت جمعية المصارف مشروع الكابيتال كونترول الى الرؤساء الثلاثة وحاكم مصرف لبنان فكان أن رفضوا كلّهم تبنيّه لأسباب ما زلنا نجهلها. طبعاً، لم يكن مطلوباً اعتماد الصيغة التي اقترحتها الجمعية، بل وضع نظام قانوني يؤدّي الغرض منه ، أي **تقييد وتنظيم** التحاويل الى الخارج. ومن المؤكّد أن يصرّ صندوق النقد الدولي على إقرار هكذا قانون ضمن أيّ برنامج تعاون ومساعدة يوقّع مع الدولة اللبنانية.

بغضّ النظر عن الوقت الضائع في زوارب السياسة اللبنانية، فإن مسألة تهريب وتحويل الأموال ما زالت تحتلّ حيّزاً واسعاً في خطاب السياسيين. وجاء مؤخّراً تعميم مصرف لبنان رقم 154 ليزيد الطين بلّة. وفي اعتقادنا أن أسوأ ما في خطاب السياسيين وفي تعميم مصرف لبنان هو خلق توقّعات بعيدة جداً عن الواقع لناحية إمكانية أن تتوقّر لهما تدفّقات بالعملات الصعبة من الخارج يعومون من خلالها خزينة الدولة وقد أفلستها السياسات المالية، ويدعمون من خلالها احتياطيّات مصرف لبنان وقد أنهكتها السياسات النقدية. بعد أن استنزفت الاحتياطي الخاص بها لجأت إلى استعمال ودائع المصارف، من جهة، لتمويل عجز المدفوعات الخارجية، ومن جهة ثانية، للدفاع عن استقرار أسعار صرف الليرة اللبنانية.

وكلا التوجّهان لأهل السياسة ولحاكميّة المركزي كانا يغذيان بعضهما بعضاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الصعبة إيجابية حتى نهاية 2013 ومنتصف 2014 تباعاً بما مقداره 4,2 و 2,2 مليار دولار. وأدّت فترة الفراغ الرئاسي إلى استنزافها بل وإلى لجوء السلطة النقدية إلى استعمال ودائع المصارف بالعملات لديها خلال العام 2015 بمبلغ تخطّى 8 مليارات دولار وخلال عام 2016 بمبلغ قارب 14 ملياراً، أي ما مجموعه 22 مليار دولار.

بالعودة إلى مقولة الأموال المهزبة والمحولة وبغض النظر عما يعترها من شوائب قانونية، نرى من الضروري لتقدير حجمها اللجوء إلى الإحصاءات الدقيقة التي ينشرها فصلياً بنك التسويات الدولية، أي BIS ومقره في مدينة بازل السويسرية والمعروف كذلك بلجنة بازل المناط بها إصدار قواعد ومعدلات الملاءة والسيولة المصرفية، وهي التي قالت مؤخراً بإمكانية أن توزع المصارف المؤونات المطلوب تكوينها جزاء زمن الكورونا إلى خمس سنوات أو أكثر .

وينشر بنك التسويات الدولية إستناداً الى التقارير الإحصائية التي تزوده بها كل مصارف العالم مجموعة تُعرف بمراكز المصارف عبر الحدود ، ومنها للبنانيين Residents of Lebanon Cross – border positions . ولما كانت إحصاءات المصارف العالمية على درجة عالية من الدقة بحيث يمكن متابعة حركتها التي ننشرها في الجدول أدناه لنتمكّن من استخلاص حجم وفترة خروج الأموال من لبنان بما يُغطّي ضمناً حيزان 2017، وهو التاريخ الذي اعتمده إستتسابياً مصرف لبنان في التعميم 154 حتى آذار 2020، وهي آخر فترة تتوقّر عنها هذه الإحصاءات العالمية الدقيقة.

ودائع اللبنانيين لدى المصارف خارج لبنان صافية من القروض (بملايين الدولارات)

الفترة الزمنية	كل القطاعات	القطاع المصرفي والمالي (مصرف لبنان، المصارف والمؤسسات المالية)	ودائع القطاع غير المالي (الأشخاص والشركات)	تغير ودائع اللبنانيين في الخارج
الفصل الثاني 2017 Q2	33423	31907	1516	
الفصل الرابع 2018 Q4	31815	30302	1513	- 3
الفصل الأول 2019 Q1	30978	29314	1664	+ 151
الفصل الثاني 2019 Q2	27218	25256	1962	+ 298
الفصل الثالث 2019 Q3	26074	23567	2507	+ 545
الفصل الرابع 2019 Q4	20346	16494	3852	+ 1345
الفصل الأول 2020 Q1	20274	15194	5080	+ 1228
الفصل الثاني 2017 - الفصل الأول 2020	- 13042	- 16697	-	+ 3564

يُستخلص من الجدول أعلاه أن مجموع ودائع لبنان في نهاية الفصل الثاني من العام 2017 لدى المصارف العالمية بلغ 33423 مليون دولار صافية من القروض. تتوزع ملكيتها على القطاع المصرفي والمالي بمقدار 31907 مليون دولار (95,5%). ويعود منها لأصحاب الودائع غير المالكين أي للأسر والأفراد والمؤسسات 1516 مليون دولار. وبلغت الودائع الصافية للبنانيين والعائدة للأسر والأفراد والمؤسسات في النظام المصرفي العالمي 1962 مليون دولار كما في نهاية حزيران 2019، أي بزيادة 446 مليون دولار مقارنةً مع حزيران 2017. وتسارع خروج الرساميل خلال النصف الثاني من العام 2019 كما تظهره معطيات الجدول أعلاه. واستمرت وتيرة الخروج حتى نهاية آذار 2020 مع رصيد قدره 1228 مليون دولار.

بحصيلة حركة الودائع، يتبين أن ما يمتلكه اللبنانيون لدى الجهاز المصرفي العالمي من ايداعات صافية من القروض هو مبلغ قدره 5080 مليون دولار. وإذا أخذنا في الإعتبار أن هذا المبلغ كان 1516 مليوناً في نهاية الفصل الثاني من العام 2017، يمكن تقدير ما خرج خلال الفترة التي يحددها تعميم مصرف لبنان بـ 3564 مليون دولار، 90% منه للأفراد والأسر (Household) و10% لقطاع المؤسسات وأكثر من 80% منها موظفة من الأعلى إلى الأدنى في خمسة أسواق هي تحديداً : سويسرا، فرنسا، اللوكسمبورغ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولدى مصرف لبنان، حسب إحصاءات بنك التسويات الدولية، احتياطات صافية من العملات الصعبة لدى المصارف في العالم بما مقداره 14711 مليون دولار. وإذا أضفنا إليها التزامات المصارف التجارية البالغة سلبياً 3200 مليون دولار، يكون لدى مصرف لبنان ما يقدر بـ 17911 مليون دولار دون احتساب محفظته من الأسهم والسندات بما مجموعه 1119 مليون دولار، استناداً إلى المرجع المذكور.

وعليه، إذا طبقنا معدل 15%، كما في تعميم مصرف لبنان رقم 154، على الودائع التي خرجت منذ منتصف العام 2017 ودون أخذ أحقية تحويلها وطبيعتها القانونية في الاعتبار، يمكن أن نتوقع عودة 521 مليون دولار في الحد الأقصى! بينما يوهم واضعو التعميم إرضاءً للسياسيين وللمجتمع الدولي بإمكانية إعادة مليارات عدّة من الدولارات. والحقيقة أن معظم أصحاب هذه الودائع يصعب أن يخضعوا للتهديد باللجوء إلى القانون 2015/44، أي اتهامهم بجرم لم يرتكبوه. وقد يذهب بعضهم إلى مقاضاة مصرف لبنان في الخارج جزاءً هكذا تهديد. وقد يُقاضون المصارف ومراقبي حساباتها إذا خرقت السرية المصرفية.

نفهم على ضوء التعيينات الأخيرة أن تتشدد السلطات النقدية والرقابية في مجال تقوية رساميل المصارف وفي نوعية ومستوى المؤونات إلتزاماً بالمعايير الدولية، ولكن من غير المفهوم زرع الأوهام لئلاً نحصد الخيبات. ولتتحمل كل الأطراف، بما فيها هذه السلطات، مسؤولياتها ولتبن على الشيء مقتضاه، فنضع البلد ربّما على بداية الطريق الصحيح. في زمن القلة تكثر المناكفات، وليس من الضروري تحويلها إلى شكاوى ومراجعات لدى مجلس شورى الدولة وغيره من المرجعيّات الدولية. فأهل مكّة أدرى بشعابها !

لقد أظهر الرئيس ماكرون بتعامله مع مسألة حزب الله واقعية سياسية تُحتذى حرصاً على البلد، وبذات الواقعية يُفترض مقارنة الموضوع المصرفي ضمن مبدأَي المحاسبة والمسؤولية. فالمطلوب أكل العنب وليس قتل الناطور.
